



قرار مجلس إدارة هيئة الزكاة والضريبة والجمارك بالتمرير رقم (23-01-04) وتاريخ 15/06/2023هـ الموافق 26/11/1444هـ

إن مجلس إدارة هيئة الزكاة والضريبة والجمارك "المجلس".
وبناءً على الصلاحيات المخولة له في المادة (الخامسة) من تنظيم الهيئة الصادر بقرار مجلس الوزراء رقم (570) وتاريخ 1442/09/22هـ، واستناداً إلى المواد (الثانية، العاشرة، الثانية والخمسون) من نظام ضريبة القيمة المضافة الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/113) وتاريخ 1438/11/02هـ وتعديلاته، وبعد الاطلاع على اللائحة التنفيذية لنظام ضريبة القيمة المضافة الصادرة بقرار مجلس إدارة الهيئة العامة للزكاة والدخل - سابقاً - رقم (3839) وتاريخ 1438/12/14هـ وتعديلاتها. **فإن المجلس يقرر ما يلي:**

أولاً: الموافقة على تعديل اللائحة التنفيذية لنظام ضريبة القيمة المضافة الصادرة بقرار مجلس إدارة الهيئة العامة للزكاة والدخل - سابقاً - رقم (3839) وتاريخ 1438/12/14هـ وتعديلاتها، وفقاً للصيغة المرافقة.

ثانياً: ينشر القرار في الجريدة الرسمية، ويعمل به من تاريخ نشره.

والله الموفق...





التاريخ: 2023/06/15

الرقم المرجعي:
المرفقات:

هيئة الزكاة والضريبة والجمارك
Zakat, Tax and Customs Authority

المملكة العربية السعودية
Kingdom of Saudi Arabia

تعديلات اللائحة التنفيذية لنظام ضريبة القيمة المضافة

المادة/ الفقرة	نص الفقرة الحالي	التعديل
الفقرة (8) من المادة (الثامنة)	8- يلتزم الشخص المقيم الخاضع للضريبة والمسجل لدى الهيئة بعرض شهادة التسجيل في مقر عمله الرئيسي وفروعه ومتاجره الإلكترونية بحيث تكون ظاهرة للعامة.	
الفقرة (5) من المادة الحادية عشر	5- أي نشاط تمارسه جهة حكومية بصفتها سلطة عامة نشاطاً اقتصادياً لأغراض تطبيق النظام واللائحة، إذا تحققت كافة الاشتراطات الآتية: أ) وجود أداة نظامية تخول الجهة الحكومية بممارسة النشاط .. ب) ألا تكون الجهة الحكومية تمارس النشاط وفقاً لمعايير اقتصادية/تجارية.. ج) أن تكون الجهة الحكومية تمارس النشاط بصفة حصرية، ويقصد بالحصرية انعدام المنافسة مع القطاع الخاص بحيث لا يمكن لغير الجهات الحكومية ممارسة هذا النشاط.	



التاريخ: 2023/06/15

الرقم المرجعي:
المرفقات:

هيئة الزكاة والضريبة والجمارك
Zakat, Tax and Customs Authority

المملكة العربية السعودية
Kingdom of Saudi Arabia

المادة / الفقرة	نص الفقرة الحالي	التعديل
الفقرة (6) من المادة (النinth)ة	<p>6- لا يشمل النشاط الاقتصادي النشاط الذي يمارسه يمارسه الموظفون وغيرهم من الأشخاص بقدر ما يكونون فيه مرتبطين ارتباطاً تعاقدياً مع رب العمل أو مرتبطين بأي ارتباط آخر تنشأ بموجبه علاقة العمل فيما له صلة بأحوال العمل والاجر ومسؤولية رب العمل، وذلك لأغراض التسجيل وفقاً للنظام وهذه اللائحة.</p>	
إضافة الفقرة (7) إلى المادة (الninth)ة	<p>7- ينطبق الحكم الوارد في الفقرة (6) من هذه المادة على المقابل المحدد بصفته مزايا أو أجور لعاملين في عقود خدمات إعارة العاملين؛ شريطة أن يتحقق الآتي:</p> <p>أ) أن تتحقق علاقة العمل بين العامل المعاين والعميل.</p> <p>ب) أن يكون العميل شخص اعتباري، أو شخص طبيعي وفق ضوابط تصدر بقرار من المحافظ.</p> <p>ج) أن يكون المورد جهة حكومية أو شركة موارد بشرية مرخصة أو أحد الأشخاص الحاصلين على تصريح إعارة الخدمات العمالية من الجهة المختصة.</p> <p>د) أن يتضمن العقد أو الاتفاقية أو المستندات التعاقدية الأخرى بين المورد والعميل توضيحاً لقيمة أجر أو مزايا العامل، وقيمة العمولة الخاضعة للضريبة بشكل مفصل.</p>	<p>لا يوجد</p>



التعديل	نص الفقرة الحالية	المادة/ الفقرة
7- استثناء من الفقرة (1) من هذه المادة، يعد توريداً مغفياً لخدمة مالية توفير أو نقل عقد تأمين على الحياة أو عقد إعادة تأمين على الحياة ويشمل الإعفاء الحالات التي يكون فيها المقابل واجب السداد عن الخدمة قد سدد صراحة كرسم أو عمولة أو خصم تجاري.	7- يعد توريداً مغفياً لخدمة مالية، توفير أو نقل عقد تأمين على الحياة أو عقد إعادة تأمين على الحياة.	الفقرة (7) من المادة النinth والعشرون
4- يخضع لنسبة الصفر توريد وسائل النقل المؤهلة، شريطة أن يقدم العميل للهيئة أو للمورد شهادة تفيد بأن وسيلة النقل الموردة مؤهلة وفقاً للاحكم هذه المادة، وعلى المورد الاحتفاظ بهذه الشهادة.	4- يخضع لنسبة الصفر توريد وسائل النقل المؤهلة أو السفن أو الطائرات التي أعدت ليكون الغرض الرئيسي من استخدامها النقل الدولي للسلع والركاب.	الفقرة (4) من المادة الرابعة (الثلاثون)
9- يجب على العميل قبل إصدار الشهادة - المُشار إليها في الفقرة (4) من هذه المادة - التحقق من أهلية كل وسيلة نقل لديه واستيفائها لكافة الشروط والاحكم الواردة في هذه المادة.	لا يوجد	إضافة الفقرة (9) إلى المادة الرابعة (الثلاثون)



المادة/ الفقرة	نص الفقرة الحالى	التعديل
إضافة الفقرة (10) للمادة (الرابعة) والثلاثون	لا يوجد	<p>10- لأغراض هذه المادة، يكون الغرض الرئيسي من استخدام وسيلة النقل هو النقل الدولي عندما يتم استخدامها بنسبة لا تقل عن (75%) لأغراض النقل الدولي وتحسب تلك النسبة من متوسط مجموع النسب التالية:</p> <p>(أ) نسبة عدد الرحلات الدولية بواسطة وسيلة النقل مقارنة بكافة الرحلات بواسطة تلك الوسيلة.</p> <p>(ب) نسبة المسافة المقطوعة في الرحلات الدولية بواسطة وسيلة النقل مقارنة بمجموع المسافة المقطوعة لجميع الرحلات بواسطة تلك الوسيلة.</p> <p>(ج) نسبة الإيراد المتتحقق من الرحلات الدولية بواسطة وسيلة النقل مقارنة بجميع الرحلات بواسطة تلك الوسيلة.</p> <p>(د) نسبة التكلفة التشغيلية للرحلات الدولية بواسطة وسيلة النقل مقارنة بإجمالي التكاليف التشغيلية لجميع الرحلات بواسطة تلك الوسيلة.</p> <p>وعلى مشغل وسائل النقل أن يثبت تحقيق هذه النسبة بناء على البيانات الفعلية المستخرجة عن الأثنى عشر شهرا السابقة لكل وسيلة نقل موجودة ومستخدمة لديه، أو بناء على البيانات المخطط لها والمتوقعة لستة أشهر التالية بالنسبة لوسيلة النقل الجديدة التي لم يتم استخدامها أو المزمع شراؤها.</p>
إضافة المادة السادسة والثلاثون مكرر (2)	لا يوجد	<p>التوريد للبعثات الدبلوماسية</p> <p>مع مراعاة ما نصت عليه الفقرة (2) من المادة السابعة من اللائحة، تخضع لضريبة القيمة المضافة بنسبة الصفر بالمائة التوريدات إلى البعثات الدبلوماسية من الموردين المؤهلين، وتحدد آلية التطبيق وضوابط وشروط اعتبار الموردين مؤهلين لأغراض هذه المادة بقرار من المحافظ.</p>





التعديل	نص الفقرة الحالي	المادة/ الفقرة
د) أن يقدم الشخص الخاضع للضريبة شهادة صادرة من محاسب قانوني مرخص له ومعتمد في المملكة تدل على إجراء شطب الديون من الدفاتر التجارية، وللهيئة قبول أي مستندات ثبوتية أخرى إن كان الشخص الخاضع للضريبة غير ملزم بتعيين مراجع حسابات وفقاً لما تقتضي به الأنظمة السارية.	د) أن يكون لدى الشخص الخاضع للضريبة شهادة صادرة من محاسب قانوني مرخص له ومعتمد، تدل على إجراء شطب الديون من الدفاتر.	الفقرة الفرعية (د) من الفقرة (7) من المادة (الأربعون).
إعداد الإقرار الضريبي وفقاً للأساس النددي	المحاسبة وفقاً للأساس النددي	عنوان المادة (السادسة والأربعون)
- استثناء من الفقرة (1) من هذه المادة، يجوز للجهات الحكومية الخاضعة للضريبة التقدم بطلب احتساب صافي الضريبة المستحقة عن الفترة الضريبية بناء على الأساس النددي وفقاً لاحكام هذه المادة. وعند الموافقة يجب أن تشعر الهيئة الجهة الحكومية الخاضعة للضريبة بقبول طلبها.	لا يوجد	إضافة الفقرة (12) إلى المادة (السادسة والأربعون)





المادة/ الفقرة	نص الفقرة الحالى	التعديل
الفقرة (3) من المادة (الثالثة) والستون	<p>3- استثناءً مما ورد في الفقرة (1) من هذه المادة، يجوز للخاضع للضريبة تصحيح الخطأ الذي ينتج عنه فرق ضريبي تقل صافي قيمته عن خمسة عشر (15,000) ألف ريال عبر تعديل صافي الضريبة في الإقرار الضريبي التالي.</p>	
تعديل الفقرة (1) من المادة (السبعون)	<p>1- دون الإخلال بالاتفاقية وال النظام، للهيئة أن تسمح للأشخاص المعينين الذين لا يمارسون نشاطاً اقتصادياً أو الذين يعملون في نشاط اقتصادي معين، تقديم طلب استرداد الضرائب التي يسددونها على توريدات السلع أو الخدمات المستلمة في المملكة، ولوزير المالية أن يصدر من وقت لآخر قائمة بأسماء الأشخاص المؤهلين لاسترداد الضريبة، واعتبار كل منهم شخصاً مؤهلاً لغرض هذه المادة.</p>	
تعديل الفقرة (2) من المادة (السبعون)	<p>2- وفقاً للأحكام الواردة في الاتفاقية وال نظام، لوزير المالية تحويل السماح لحكومات أجنبية ومؤسسات دولية وهيئات وبعثات دبلوماسية كأشخاص مخولين بطلب استرداد الضريبة المتكبدة على السلع والخدمات في المملكة، وتعد قائمة بأسماء هؤلاء الأشخاص وتصدر بقرار من مجلس الإدارة.</p>	



التاريخ: 2023/06/15

الرقم المرجعي:
المرفقات:

هيئة الزكاة والضريبة والجمارك
Zakat, Tax and Customs Authority

المملكة العربية السعودية
Kingdom of Saudi Arabia

التعديل	نص الفقرة الحالى	المادة/ الفقرة
حذف الفقرة.	<p>5- أي رأي أو قرار تفسيري تصدره الهيئة وفقاً لهذه المادة لن يكون ملزماً للهيئة أو لأي شخص خاضع للضريبة فيما يتعلق بأي معاملة يجريها الشخص الذي طلب الرأي أو القرار أو يجريها أي شخص آخر. لا تخل أحكام هذه المادة بحقوق الهيئة في إصدار قرارات أو تعليمات ملزمة وفقاً للمادة الثانية والخمسين من النظام.</p>	<p>حذف الفقرة (5) من المادة (الخامسة والسبعون)</p>

National Center for Archives & Records



هيئة الزكاة والضريبة والجمارك
الأمانة العامة لمجلس إدارة
بنكizu.gov.sa